عرنوس يعلن استعداد الحكومة لمناقشتها مع التجار

دراسة من وزارتي التموين والمالية لنظام فوترة شفاف ومرن يضمن حقوق المستهلك والدولة والمنتج

هناء غانم

• أكريم لـ«الوطن»: المالية تأخذ قراراتها بعيداً عن دافعي الضرائب

• التجار الشرفاء يقبلون بنظام الفوترة لكن على مؤسسة الضرائب أن تعترف بأنه يحق للتاجر أن يربح

أقر اجتماع برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء الإطار العام والمنهجية لإنجاز منظومة فوترة إلكترونية متكاملة على المستوى الوطني وفق برنامج تنفيذي وزمني محدد ما يسهم في ضبط الأسعار في كل التعاملات التجارية والاقتصادية وتقديم الخدمات وتحديد آليات التعامل بين المنتج ومقدم الخدمة والمستهلك وذلك ضمن خطة الحكومة للتحول الرقمي والدفع الإلكتروني.

وتقرر خلال الاجتماع تشكيل فريق عمل من الوزارات المعنية لمتابعة تنفيذ البرنامج وتأمين متطلبات إنجاز المنظومة من النواحي اللوجستية والفنية والتقنية والبنى التحتية ودراسة تعديل التشريعات الناظمة بما يتواءم مع متطلبات عمل الفوترة الإلكترونية بشكل شفاف ومرن وإنجاز الترميز الوطني واعتماد الرقم الضريبي للمكلفين، وضمان تحقيق الترابط بين الجهات الحكومية المعنية والفعاليات الاقتصادية.

وأكد عرنوس أن الفوترة تشكل لبنة أساسية لضبط التعاملات التجارية وضمان حقوق المستهلك والدولة والمنتج وتحقيق عدالة التكليف، مشدداً على أهمية أن يكون نظام الفوترة متوازناً ودقيقاً ويشمل كل مراحل التعاملات الاقتصادية على أن يتم البدء بالتعاملات الأكثر إلحاحاً والمنشآت الكبيرة بما يسهم في ضبط الأسعار.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة على استعداد لمناقشة مختلف القضايا مع الفعاليات الاقتصادية التي تسهم في تنظيم الأسواق وتحسين واقع الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج وتأمين مختلف السلع والمواد في السوق المحلية بأسعار مناسبة وفق التكاليف الحقيقية.

واطلع المجتمعون على دراسة كل من وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية حول متطلبات نظام الفوترة والإجراءات التنفيذية ومراحل الإنجاز، وتم تأكيد ضرورة التنسيق والتعاون من كل الوزارات وجهات القطاع الخاص وتقديم كل ما يلزم لإنجاز المشروع بالوقت المحدد والربط على أوسع نطاق بشكل تدريجي مع نظام التحقق الإلكتروني من إصدار الفواتير المعتمد لدى الإدارة الضريبية بوزارة المالية، وذلك تحقيقاً للعدالة الضريبية.

وتركزت طروحات المشاركين على ضرورة أن يكون نظام الفوترة شاملاً والسير به وفق الخطوات المحددة وصولاً لإنجازه على المستوى الوطني مؤكدين أهمية حملات التوعية وتعزيز ثقافة الفاتورة وإنجاز الربط الشبكي المركزي بين الفعاليات الاقتصادية ووزارة المالية.

حضر الاجتماع وزراء السياحة والاتصالات والثقافة والمالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والإعلام والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي ورئيس اتحاد غرف التجارة ونائب رئيس اتحاد غرف الصناعة ومعاون وزير التجارة الداخلية ورئيس الهيئة العامة للضرائب والرسوم.

وفي هذا السياق أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم لـ«الوطن» أن برنامج نظام الفوترة عالمي وجيد ولكن يجب تطبيقه بالطريق الصحيحة بالتشاركية مع دافعي الضرائب وضمن أهل الاختصاص، لافتاً إلى أنه كان هناك جلسات حوارية دارت بين الحكومة والاقتصاديين، وباحثين من أهل الاختصاص، وأضاف: ولم يستدع إليها دافعو الضرائب.

ولفت إلى أن نظام الفوترة هو خاص بحساب الضرائب، ويجب أن تقبل المصاريف والضرائب، ولفت إلى أنه في كل العالم تؤخذ الضرائب الحقيقية من نتاج تكلفة المواد إضافة إلى النفقات وتخصم من سعر البيع ليظهر الربح الصافي الذي من خلاله يتم عالمياً اقتطاع الضرائب.

وتابع قائلاً: أما لدينا فيتم أخذ المبيعات والفوترة ولا يعترف بالمصاريف أو التكلفة الحقيقية. وذلك سيؤدي إلى نتائج تهريبية لا يحمد عقباها، لأنه لا أحد يقبل بنظام فوترة من اتجاه واحد، وقال: كل التجار الشرفاء والحقيقيين سوف يقبلون بالفوترة، وبالمقابل على مؤسسة الضرائب أن تعترف بأن التاجر يجب أن يربح.

وأضاف: الأمر الذي يتطلب إعادة الثقة بين المؤسسات المالية التابعة للدولة والتجار والاتفاق على وضع معيار معين للمصاريف مثلا حساب نقل البضائع وتوزيعها يجب أن يكون على الحساب الذي يشتريه التاجر، أي يجب أن يكون هناك آلية واضحة تبدأ من وزارة المالية بعد أن تكون قد اجتمعت مع التجار دافعي الضرائب أي أن يكون هناك عقد موثق بين المالية ودافعي الضرائب ومتى اعترف دافعو الضرائب بالعقد يسيري على الجميع.

ورأى أكريم أن المالية تصدر قراراتها لوحدها بعيداً عن أصحاب العلاقة وهنا الإشكالية لذلك يجب أن يكون هناك جلسات مستمرة بين التجار والمالية لحساب الأرباح بشكل صحيح.

وقال: يوجد إشكال آخر ولذلك لا نستطيع أن نطبق نظام الفوترة بسبب أن وزارة التجارة تسعر وتضع مثلاً نسبة ربح ٦ بالمئة وتأتي المالية عند اقتطاع الضرائب وتقول إن الربح ١٠ بالمئة لذلك يجب أن يكون هناك اتفاق على ورقة واحدة متفق عليها من الحكومة لتحديد الأرباح حتى تكون الضرائب صحيحة. مشيراً إلى أن هناك موضوع المصاريف التشغيلية من عمال وكهرباء التي ازدادت أكثر من ٧ أضعاف والتي يجب أن تدخل في حساب الفوترة ونظام التكاليف فرفع أسعار الكهرباء زاد الأسعار نحو ١٠ بالمئة.

أكريم رأى أن كل تاجر شريف يتبع نظام الفوترة «يربح رأسه».

في سياق آخر أكد مصرف سورية المركزي استمرار العمل في إدارته العامة بدمشق وفروعه بالمحافظات وذلك اليوم الأحد والثلاثاء القادم للعمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

وأشار المركزي في بيان له إلى استمرار العمل أيضاً في إدارته العامة بدمشق وفروعه بالمحافظات يوم السبت القادم الموافق لـ٢٩-١ ولذلك لكل الأنشطة المصرفية المتعلقة بعمل المصرف.

وكانت رئاسة مجلس الوزراء أصدرت بلاغاً يقضي بتعطيل الجهات العامة خلال الفترة الممتدة من يوم الأحد ٢٠٢٢/١/٢٣ حتى يوم الخميس ٢٠٢٢/١/٢٧ وذلك حرصاً على اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لضمان الاستجابة المناسبة للظروف الجوية السائدة.

«روساتوم» تبدأ بناء أول محطة نووية أرضية لمناجم الذهب

بكين تعلن حجم استيرادها من النفط الإيراني

الوطن

أعلنت بكين للمرة الأولى منذ نهاية عام ٢٠٢٠ عن حجم استيرادها من النفط الإيراني، حيث قالت أنه وصل إلى ١,٩ مليون برميل خلال العام الماضي.

ونقل موقع «أويل برايس» عن «بلومبرغ» أن حجم شراء الصين للنفط الإيراني والفنزويلي خلال عام ٢٠٢١ وصل إلى ٣٤٢ مليون برميل، بنسبة ارتفاع بلغت ٥٣ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢٠.

ورغم استمرارها في شراء النفط من إيران لم تعلن الصين خلال عام ٢٠٢١ عن هذا الأمر، ربما بسبب عدم الرغبة في إثارة الحساسيات بشأن العقوبات الأميركية المفروضة على طهران.

والسبب وراء إعلانها الجديد غير معروف حتى الآن حيث يأتي بعد زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى بكين والحديث عن تفعيل اتفاقية تعاون شامل طويل الأمد بين البلدين.

في سياق آخر قال رئيس شركة «روساتوم أوفيرسيز» الروسية يفغيني باكيرمانوف، إن روسيا بدأت ببناء أول محطة نووية أرضية لتوفير الطاقة لمناجم الذهب.

واستعرض رئيس شركة «روساتوم أوفيرسيز»، في حوار مع وكالة أنباء الإمارات، بعض التقنيات الحديثة التي بدأت الشركة الروسية باستخدامها خاصة أنها تمتلك أول محطة طاقة نووية عائمة في العالم شمال روسيا.

وأشار باكيرمانوف إلى نية بعض الدول من الشرق الأوسط وإفريقيا وأميركا اللاتينية التفاوض معهم لتصدير برنامجهم النووي.

وفي رده على سؤال عن أحدث ما تقدمه شركة «روساتوم» في قطاع «المفاعلات المعيارية الصغيرة»، قال المسؤول: «بالفعل، نشهد الآن اهتماماً كبيراً حول العالم بتكنولوجيا المفاعلات المعيارية الصغيرة، إذ يجري تطوير أكثر من ٧٠ تصميماً في جميع أنحاء العالم، و«روساتوم» تشارك أيضاً بنشاط في هذا المضمار، كما أنها تتمتع بميزة أكبر مقارنة بباقي المصنعين، نظراً لأننا نشغل أسطولاً فريداً من كاسحات الجليد النووية لعدة عقود، حيث تستخدم فيها المفاعلات المعيارية الصغيرة».

وأضاف: «استخدمنا المفاعلات المعيارية الصغيرة أيضاً في محطات الطاقة النووية العائمة والأرضية، وفي عام ٢٠١٩ تم تشغيل أول وحدة طاقة نووية عائمة في العالم، التي تم تشغيلها بنجاح شمال روسيا في مدينة بيفيك لعدة سنوات، والتي تعتبر أول محطة طاقة نووية صغيرة حديثة في العالم».

وحول فرص زيادة تطوير هذه التكنولوجيا في المستقبل القريب، وما مدى واقعية خفض التكلفة، قال باكيرمانوف: «بطبيعة الحال، مثل أي تقنية جديدة، تتغير تقنية المفاعلات المعيارية الصغيرة وتتحسن، ونعمل باستمرار على تحسين هذه التكنولوجيا، وبالنسبة لوحدة الطاقة العائمة فقد طورنا حلاً جديداً ومحسناً، والآن بصدد تنفيذه، وعندما نتحدث عن المفاعلات المعيارية، فإننا نركز بشكل أساسي على كلمة «صغيرة»، وهو ما يعد ميزة، وفي الوقت نفسه النمط الثابت هو أمر مهم، إذ يتيح زيادة حصة تنفيذ الإنتاج، وتقليل وقت البناء، وتقليل تكلفة تنفيذ مثل هذه المشاريع، وهذا هو السبب في أن التنوع والنمطية هما أساس القدرة التنافسية العالية لتكنولوجيا المفاعلات المعيارية الصغيرة».

الجانب السوري جاهز فنياً للربط الكهربائي مع الأردن ولبنان

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: الوفر المتحقق من تعطيل الجهات العامة بسيط ولا يغير كثيراً في واقع التقنين

عبد الهادي شباط

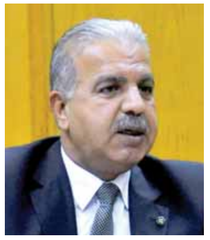

كشف وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» أن حجم الوفر المتحقق من تعطيل الجهات العامة والتقنين الذي بدأ تنفيذه على المنشآت الصناعية يومياً بعد الساعة الخامسة مساء لا يتجاوز ١٥٠ ميغا واط يجري تحويلها للاستخدامات المنزلية، موضحاً أن هذا الوفر لا يغير كثيراً في واقع الكهرباء، مبيناً أن متوسط حجم التوليد خلال الأيام الأخيرة لا يتعدى ٢٣٠٠ ميغا واط يومياً (ورياضياً والكلام لـ«الوطن»..لا يتعدى معدل الوفر المتحقق يومياً من تعطيل الجهات العامة وعمل المنشآت الصناعية ليلاً ٦,٥ بالمئة).

وأوضح الوزير أنه يتم توزيع ١٥٠ ميغا على مختلف المحافظات والمناطق وخاصة التي عانت من فترات تقنين شديدة خلال الأيام الأخيرة، وأضاف: هذا الوفر لا يحقق برامج تقنين ٣-٣ ولا ٢-٤ كما يتم تداوله على بعض وسائل التواصل الاجتماعي بمعدل ٣٠٠ بالمئة مع موجة البرد القاسية التي تضرب البلاد منذ أيام وأنه لا يمكن للوزارة تحديد برامج تقنين ثابتة خلال الفترة الحالية لأن واقع التوليد والطلب على الكهرباء يتغير يومياً تبعاً للمتوفر من حوامل الطاقة وجهوزية منظومة الكهرباء وتبدلات الطقس وموجات البرد التي ترفع الطلب على الكهرباء إلى حدود قياسية ما يسهم في تشكل حمولات عالية على الشبكات تؤدي إلى أعطال وأضراراً في منظومة الكهرباء.

وعن الحالة الفنية لمجموعات التوليد في محطة دير علي بيّن الوزير أن ورشات الكهرباء والكادر الفني استطاعوا الإحاطة بالحالة الفنية التي طرأت في دير علي وإعادتها للخدمة، وأنه تتم متابعة عمل كل محطات التوليد على مدار الساعة لسرعة التدخل في حال حدوث أي طارئ ممكن أن يسبب خروجاً جزئياً أو كلياً لمجموعات التوليد وأنه لا جديد في حوامل الطاقة والتوريدات المتاحة اليوم على حالها منذ فترة ولا جديد في ذلك حتى تاريخه.

وبالانتقال مع الوزير لمشروع الربط الكهربائي مع الأردن ولبنان بيّن أنه كان يفترض أن يكون هناك اجتماع يوم الأربعاء المقبل لكن تم التريث، علماً أن الجانب السوري جاهز فنياً للربط الكهربائي، وهو ما تحدث به مدير عام مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء فواز الضاهر أنه مع الأيام الأخيرة من الشهر الماضي (كانون الأول) تم الانتهاء من أعمال الصيانة والتأهيل لخط الربط الكهربائي مع الأردن ولبنان حيث أنجزت ورشات شركات الكهرباء العاملة في إصلاح هذا الخط أعمالها الفنية ونصبت أبراج الشبكة ليصبح الجزء السوري من خط الربط جاهزاً للدخول في الخدمة، في حين بيّن أن مسألة تغذية الخط بالطاقة الكهربائية تعود لجهوزية الجهة المغذية (الأردن).

وبيّن أن خط الكهرباء الذي يربط بين الأردن وسورية وصولاً إلى لبنان تعرض جزء منه لأعمال التدمير والتخريب خلال السنوات الماضية على مسافة ٨٧ كم بدءاً من الحدود الأردنية-السورية حتى منطقة دير علي وأن هذه المسافة هي جزء من الخط الأساسي الذي يربط شمال العاصمة الأردنية (عمّان) بمنطقة (دير علي) جنوب دمشق على طول ١٤٤,٥ كم، موضحاً أن الأضرار التي لحقت بالخط شملت تدمير نحو ٨٠ برجاً وتدمير وتخريب وسرقة نحو ١٩٥ كم من الأمراس وهو ما يعادل ٤١٠ أطنان وكانت هناك حاجة لنحو ١٠ آلاف صحن لإصلاح التخريب الذي لحق بالعوازل، وأن وزارة الكهرباء تتابع كل التطورات الفنية لخط الربط الكهربائي ذلك على التوازي مع مخرجات الاجتماعات التي عقدت بين المعنيين في كل من سورية ولبنان والأردن واتفق خلالها على متابعة الجوانب الفنية التفصيلية من خلال فرق فنية مشتركة لمتابعة عمليات تأهيل وصيانة هذا الخط الكهربائي ودخوله في الخدمة وتشغيله.

صناعيون يشتكون

ثلاثة أسعار للكهرباء وتفاوت بين منتج وآخر وطلب تضمن إيجاد حل عادل لآخر دورة من الفواتير

خالد زنكلو

طالب صناعيون وحرفيون في حلب عبر «الوطن» وزارة الكهرباء بإنصافهم من «الغبن الاقتصادي» الذي لحق بهم جراء اعتمادها تعرفة جديدة للكيلو واط الساعي لاستجرار الكهرباء، سرى مفعولها اعتباراً من الدورة السادسة من العام الماضي، وفق نظام الشرائح الذي يتفاوت بين منطقة ومنشآت صناعية وأخرى والذي ينعكس تفاوتاً في تكاليف المنتجات، ما يحرم بعضهم من المنافسة ويتنافى مع قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وأوضح الصناعيون والحرفيون أن قراري وزارة الكهرباء رقم ١٣٤١ بتاريخ ٢١ تشرين الأول الماضي والقرار رقم ١٤٧٣ بتاريخ ١٥ تشرين الثاني الفائت، والخاصين باستجرار الطاقة الكهربائية لأغراض الصناعة وفق شرائح متعددة واستخدامات متنوعة وغير ثابتة، سببا إرباكاً لأصحاب الفعاليات الصناعية والحرفية واضطرا الكثير منهم لوقف العمل في منشآتهم وصرف العاملين فيها.

وقال أحدهم إن معاناة الصناعيين والحرفيين مستمرة في حلب «فمن نهض بعد هذه الحرب الشرسة على مقدرات البلد واستطاع الثبات والإنتاج في منشآته، على الرغم من كل الظروف، وقف عاجزاً عن العمل في الآونة الأخيرة، فمن أزمة إيقاف مخصصات الغاز الصناعي لبعض الفعاليات الصناعية والحرفية مروراً بأزمة المحروقات وأسعارها وعدم إمكانية تأمينها، اصطدمنا في نهاية المطاف بمشكلة الكهرباء بعدما اضطر معظمنا إلى الاعتماد على الطاقة الكهربائية وتكلفتا مصاريف باهظة لإيصال التيار الكهربائي إلى منشآتنا وعلى نفقتنا الخاصة، وما لبثت عجلة الإنتاج أن توقفت لارتطامها بالقرارات الجائرة لوزارة الكهرباء».

وأضاف: «تعددت تعرفة الكيلو واط الساعي والمفعالية ذاتها لتصل إلى أكثر من ٣ تعرفات، إذ اختلفت التسعيرة من منتج لآخر في المنطقة الصناعية نفسها، وهذا انعكس سلباً على العملية الإنتاجية لبعض الفعاليات على حساب فعاليات أخرى، وأدى إلى أرباح فاحشة لبعضها وخسائر لأخرى تنتج المنتج نفسه أرغمت على التوقف، ومثال على ذلك منشآت تصنيع أكياس النايلون في منطقة العقوب الصناعية حيث سعر الكيلو واط الساعي ١٢٥ ليرة سورية على حين يصل في منشآت صناعية مرخصة أصولاً إلى ٢٧٠ ليرة وفي منشآت أخرى إلى ٣٨٥ ليرة».

وأوضح حرفي آخر لديه منشأة لتصنيع الأقراص المعدنية- الألمنيوم أن سعر الكيلو واط الساعي في المدينة الصناعية يبلغ ١٢٥ ليرة «أما في المنطقة الصناعية في جبرين فيصل ثمنه إلى ٣٩٠ ليرة، مقابل ٢٧٥ ليرة في تجمعات صناعية أخرى»!.

صاحب منشأة حرفية لتجديد الحبيبات البلاستيكية، بيّن أن تكلفة إنتاج الكيلو غرام من الحبيبات تصنع فقط يصل إلى ١٤٠٠ ليرة «وهي تباع في السوق بـ١١٠٠ ليرة بسبب تفاوت تكاليف الإنتاج المرتبط أيضاً بحسب الشريحة والتصنيف الذي اعتمدته شركة الكهرباء، ما خلق تفاوتاً في أسعار المنتجات لتفاوت تكاليف الإنتاج وتكاليف التصنيع»، وأردف: «يعني البضاعة ذاتها وبالمواصفات نفسها لها ٣ أسعار، الأمر الذي يرغم الصناعي ذا التكاليف المرتفعة على البيع بسعر السوق، وهذا ما يتسبب بخلل وخسائر لبعض الصناعيين والحرفيين ويحقق أرباحا كبيرة لبعضهم الآخر لدى بيع منتجاته بالسعر الرائج، وليتوقف عن العمل غير القادر على المنافسة في السوق المحلية بعد تكبده خسائر فادحة».

أحد الصناعيين أكد أنهم متضامنون ومبررون لقرار وزارة الكهرباء رفع أسعار الكهرباء الصناعية والتجارية منها بغية ضمان استقرار المنظومة الكهربائية وتنظيم الدعم ليصل إلى مستحقيه وفق الإمكانيات المتاحة «لكننا نعترض على الآلية التي اعتمدت ونطالب بأسعار موحدة لكل الصناعيين والحرفيين على حد سواء».

وأشار إلى أنه وأمام هذا الواقع المؤلم «الناتج عن عدم دراسة وتفهم واقع حركة السوق والوضع الاقتصادي، لا يسعنا نحن الصناعيين والحرفيين إلا أن نطالب أصحاب القرار باتخاذ القرار المناسب والملائم والمدروس، والذي يحقق أكبر قدر من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع الصناعيين والحرفيين في بقعهم وتجمعاتهم الصناعية لإنصافهم من الضرر الذي لحق بهم وبصناعتهم الوطنية، والإسراع بالرد على مطالبهم لأن كل تأخير يكبد الصناعة المحلية والصناعيين الكثير مادياً لجهة خلق فرص عمل للمهنيين المتخصصين الذين أوقفوا عن العمل بتوقف عجلة الإنتاج».

ولفت إلى أنه جرى الاعتراض على فواتير استجرار الطاقة الكهربائية عن دورة شهر ١٢ لدى مديرية كهرباء حلب، وقال: «قدمنا طلب تظلم عن طريق مدير صناعة حلب من أجل التوسط لدى وزير الكهرباء لإيجاد حل واضح وعادل للجميع من أجل إنقاذ الصناعات الصغيرة والمتوسطة».